

نسخ الحكم الاول وانتهى ومنهم من اخرج بان قوله تعالى فامسكوهن من البيوت
نسخ بانثابت الرجم بالسنة الا اذا قد روي عن عمر رضي الله عنه ان الرجم كان مما
يشلي ولا يولد في ابي بكر الله لهن سبلا يجعل فسترته السنة واحصوا بعضهم
تعالى وان فامسكوهن من ابي بكر الله الى الكفار فان جعلوا حكم نسخ بالسنة وهذا غير صحيح
لان هذا كان في زمان تدمر مرابه ولحق يداد الحرمان لخطي ما غورم فيها زوجها
المسلم معونة له وفي ذلك قول اخليفه وورثه انه غير منسوخ اركان
المراد به الاعانة من العنة فيكون معنى قوله فامسكوهن اي غنمتم وراحمه
ان التوجه الى الكعبة الابتدائي من الكتاب فقد نسخ بالسنة الموجبة للتوجه
الى بيت المقدس والمارية بالسنة من التوجه الى بيت المقدس نسخ الكتاب الشراعية
بالكتب السالفة نسخ بشرعتنا واثبت ذلك لانتداب الرسول وترك الرسول
الله اية في قرآته فلما اخبر به فالتم بتركه فيم اخرج فاعلم ان النبي با رسول الله كني
ظننا انها نسخ فعلم ان نسخ لا يخبركم وانما ظن النسخ من غير كتاب تنلي ولم
ترد عليه وقال عاصم رضي الله عنهما ما فرض رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى
لغير النساء ما نشا وكان نسخا للكتاب بالسنة وصالح رسول الله صلى الله عليه وآله اهل
ملكه على رد نسائهم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فان علم من علم من موثبات فلا يرجعون
الى الكفار والدليل المعقول ان النسخ بيان من الحكم وكان نزل رسول الله بيان
حكم الكتاب فقد نعت مبينا وحاز ان يتولى الله تعالى بيان اجرى على
لسان لرسول ولا كتاب يزيد تنظيمه على السنة فلا شك ان نسخا نسخا
فاما السنة وانما نسخها حكم الكتاب دون نظمها والسنة في حكم الحكم وهي نطاق

هذا الكتاب لا يكون نسخا للكتاب
سواء كان في البيت المقدس
او في مكة او في غيرها
لان نسخ الكتاب لا يكون
الا في بيت المقدس
او في مكة
لان بيت المقدس
هو البيت المقدس
والمكة هي مكة
لان بيت المقدس
هو البيت المقدس
والمكة هي مكة

بوحى توجه الكتاب فادعى النظم من الكتاب وانتسخ الحكمه بالسنة كان المنسوخ
منه النسخ لا يحاله ولو وقع النظم بمثلها لما صح ذلك الكتاب بالسنة
السنة بل في ذلك علامتة الرسول وعظم سنته والله اعلم وطهر باليس
تبدل من تلقا نفسه لانه قال تعالى وما ننطوعن الهوى وما الحدت فدلنا
ان الكتاب يجوز ان ينسخ السنة وانا والحديث ان الرض على الكتاب انما نسخا
بأرخه اولم يكره الصحبة تحت نسخ به الكتاب فكان يعدم الكتاب في ما نوله
على نيات تخبر منها او مثلها فان المراد بالخبرية مما روي في العباد دون
النظم معناه فكذلك المما له على اننا قد منا ان نسخ حكم الكتاب بالسنة خارج
هذه الجملة ونسخ السنة بالسنة مثل قول النبي صلى الله عليه وآله في كتابه عن زيادة
القبور الا في زورها فعلم ان محمد صلى الله عليه وآله في زيارته فبرامه وانى يستقيم عن
لحوم الا ضاحي ان نسخها وتو ببلابه امام فامسكوهما ما دللكم وكسبتم
عن النسخة الذي بالحنم والمزفت وان المطرف لا في اشياء ولا تخبره ونسخ
خبر الواحد بمثلها فافاضا وحوران يكون حكم النسخ اسو من حكم المنسوخ عندها
لان الله تعالى نسخ النسخ في صوم رمضان اجزئ الصيام ونسخ الصغف والعقوب عن
الكفار بقالا لا يرعالمون فعال جالى فمالوا في سبيل الله الذي نعالوكم ثم نسخ
بقسا لهم كافر بقوله وما لموا المشركين كافر والناس اشقها هنا وقال بعضهم نسخ
الا مثله او ما حقت لقوله تعالى ما ينسخ من ايه اولسها نادى يخبر منها او مثلها
والمراد ان نسخها روي في العباد وفي المشوق فضل ثواب الاجرم والله اعلم
باب بعض المنسوخ المنسوخ انواع البلاوة الحكم

اي نسخها في البيت المقدس
او في مكة او في غيرها
لان بيت المقدس
هو البيت المقدس
والمكة هي مكة
لان بيت المقدس
هو البيت المقدس
والمكة هي مكة